

سلسلة بحوث ودراسات
في الفكر الاقتصادي الإسلامي

موجبات وضوابط ومقومات
التطبيق الإلزامي للزكاة

إعداد

دكتور / حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

موجبات وضوابط ومقومات التطبيق الإلزامي للزكاة

تمهيد

في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضت الزكاة وطبقت ووضعت لها القواعد الشرعية والنظم الإدارية والمالية، وسار على هذا المنهج الخلفاء الرشيدون ومن تبعهم من ولاة أمور المسلمين. ولكن بعد ضياع الخلافة الإسلامية ودخول أعداء الإسلام البلاد الإسلامية بدلوا الشريعة الإسلامية بالقوانين الوضعية، فعلى سبيل المثال طبق نظام الضرائب والجمارك والرسوم ونحوها محل نظام الزكاة والنظم المالية الإسلامية المختلفة، وانقسمت الدول الإسلامية من منظور تطبيق الزكاة إلى:

- دول إسلامية تطبق نظام الزكاة على مستوى الدولة ولا تطبق نظم ضريبية.
 - دول إسلامية تطبق الزكاة ونظم الضرائب معاً على مستوى الدولة.
 - دول إسلامية لا تطبق نظام الزكاة وتطبق نظم ضريبية فقط.
- والدول الإسلامية التي لا توجد بها تشريع للتطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة تترك أمر الزكاة إلى الأفراد أنفسهم أو إلى الجمعيات والهيئات والمؤسسات والمراكز الخيرية الإجتماعية تحت إشراف غير مباشر من الدولة، وهذا هو السائد في معظم الدول الإسلامية الآن. ولقد اعتقد كثير من المسلمين خطأً أن الضريبة هي الزكاة، وأهملت فريضة الزكاة، وأصبح الباعث على دفعها هو الإيمان والخشية من الله سبحانه وتعالى.

وبظهور الصحوة الإسلامية، بدأت العديد من الدول الإسلامية تفكر في إصدار تشريع للزكاة على مستوى الدولة، واعتبار ولي الأمر مسئولاً عن التطبيق، وظهرت مسائل هامة تحتاج إلى دراسة وهي:

- ما هي مقومات التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة؟
- ما هي معوقات ومشكلات التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة؟
- ما هي مناهج التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة؟
- ما هي الآثار المختلفة للتطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الفرد والمجتمع والدولة وعلى السياسات المالية والاقتصادية.

سوف نتناول هذه المسائل بشيء من التفصيل في هذا المبحث.

مقومات التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:

- يقوم تطبيق نظام زكاة المال على مستوى الدولة على ثلاثة أركان أساسية تمثل الهيكل الأساسي له والتي يجب أن تتوافر معاً لتحقيق غايته ويمكن تطبيقه وتتمثل في الآتي: (١)
- وجود المجتمع الإسلامي الذي يقبل تطبيق أحكام ومبادئ الزكاة.
 - وجود الحكومة (ولي الأمر - الحاكم) التي تطبق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية في كل نواحي الحياة وتطبق سيادتها في مجال جباية الزكاة وتوزيع الحصيلة على مستحقيها بالحق وفقاً لما تصدره من قوانين وتعليمات لإلزام المسلمين بدفع الزكاة.
 - وجود الأجهزة (العاملون عليها) والتي تتولى أمور الزكاة التنفيذية.
- وفيما يلي دراسة تحليلية لكل ركن من هذه الأركان على التوالي:

أولاً: وجود المجتمع الإسلامي الذي يلتزم بتطبيق أحكام ومبادئ الزكاة:

يتطلب تطبيق نظام زكاة المال وجود المجتمع الإسلامي الطاهر الذي يتخذ من القرآن دستوراً شاملاً للحياة ومن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهجاً ودليلاً، ولا يرضى أن يحكم بشريعة الشرق أو الغرب، ويرفض الخضوع للسلطين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله فهذا المجتمع يمثل لأوامر الله ومنها إيتاء الزكاة ويستشعر آثارها الإيمانية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه لا يفرق بين الصلاة والزكاة ولا بين الواجبات الأخرى مثل الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويؤمن بشمولية الإسلام، وهذا نجده في قول الله تبارك وتعالى: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} (سورة التوبة: ٧١) هذا المجتمع الذي وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كالبنيان المرصوص حيث قال: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً". (متفق عليه)

ولقد اهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتكوين المجتمع الإسلامي في المدينة والذي يعتبر القاعدة الأساسية لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومنها أحكام الزكاة، وكان الحال في مكة من قبل يتمثل في نظام الصدقات التي كان يعطيها الأغنياء للفقراء أو كانت تنفق في سبيل الدعوة الإسلامية وتاريخ الصحابة حافل بالأمثلة على ذلك.

كما سار الخلفاء الراشدون على منهج رسول الله في تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية ومنها ما يتعلق بالزكاة في الأقطار الإسلامية أما بالنسبة لوضع غير المسلمين في المجتمع الإسلامي فقد فرض عليهم الإسلام نظام ضريبة التكافل ويطبق عليهم القاعدة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".

(١) - د / حسين حسين شحاتة، " التطبيق المعاصر لنظام زكاة المال: المعوقات والصعوبات وسبل تذليلها"،

وبحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢٣ - ٢٤، شوال و ذو القعدة ١٤٠٣ هـ

ثانياً: وجود الحكومة التي تطبق أحكام ومبادئ الزكاة :

يتطلب تطبيق نظام زكاة على مستوى الدولة وجود حكومة لها من السلطات والسيادة ما يمكنها من القيام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في مجال جباية الزكاة وتوزيع حصيلتها على مستحقيها بالحق وهذا يعتبر من أهم مسئوليات الحكومة الإسلامية، ولقد أشار الله سبحانه وتعالى في قوله: {الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ} (سورة الحج: ٤١)، ولقد سبق أن تناولنا هذه المسألة بشيء من التفصيل في المبحث الأول وبيننا الأدلة الشرعية على ذلك، كما عرضنا آراء الفقهاء والتي خلصت إلى أن تطبيق الزكاة من أعمال ومسئوليات الدولة، وملخص ما سبق ذكره في المبحث الأول ما يلي:

١- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بنفسه بتعيين العاملين على الزكاة ومحاسبتهم فقد روي أنه قال لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن: (إني أبعثك إلى أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن أجابوك إلى ذلك فأعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) (أخرجه الجماعة)، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بمحاسبة العاملين على الزكاة للتأكد من أنهم يلتزمون بقواعد وأحكام حساب وتحصيل وتوزيع الزكاة، ففي رواية البخاري عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إستعمل ابن اللثبية على صدقات بني سليم فلما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاسبه قال: هذا لكم وهذه أهديت لي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فهلا جلست في بيت أبيك أو بيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً: ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "أما بعد فإني استعمل رجالاً منكم على أمور مما ولاني الله عز وجل فيأتي أحدكم فيقول: هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ألا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه حتى تأتية هديته إن كان صادقاً فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً إلا جاء الله عز وجل يحمله يوم القيامة، إلا فلا عرض مما جاء الله رجل ببيعير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تيعد (تصيح) ثم رفع يديه حتى رأيت بباض أبطيه ألا هل بلغت" (رواه البخاري في كتاب الأحكام باب محاسبة الإمام عما له).

كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم بنفسه أحياناً بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها وكان يقول "لا يحق لمحمد ولا لآل محمد منها شيء" بالإضافة إلى ذلك فقد كان يجبر من يمتنع عن أدائها ويعاقب المتهرب بأخذ نصف ماله فقد روى أحمد والنسائي وأبو داود قوله صلى الله عليه وسلم "من أعطاها مؤتجراً فله أجره، ومن منعها فأنا آخذوها وشطرها ماله....، لا يحل لآل محمد منها شيء" .. (رواه أحمد).

٢- كما قام الخلفاء الراشدون ومن والهم من الأمراء بأمور الزكاة: فعلى سبيل المثال، قام أبو بكر الصديق رضي الله عنه بتحصيل الزكاة بعد إنتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، كما قاتل المرتدين عن دفعها فعن أبي هريرة في رواية الجماعة عدا ابن ماجة: لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر بن الخطاب موجهاً الكلام إلى أبي بكر كيف تقايل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا

الله، فمن قالها عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها وحسابه على الله تعالى؟ قال أبو بكر: "والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها" فوالله ما هو أن شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق. كما ورد في الأثر أن أبي بكر كان إذا أراد أن يعطى الرجل عطاءه سأله: هل عندك مال حلت فيه الزكاة؟ فإن أخبره أن لديه مالاً قد حلت فيه الزكاة "قاصه"، وأن أخبره أن ليس عنده مال قد حلت فيه الزكاة سلم إليه عطاءه.

كما أهتم عمر بن الخطاب كذلك بأمر الزكاة، فقد روي أنه كان يرسل الجباه لتحصيل الزكاة وكان يجمع أموال التجار فيحسبها عليها، شاهدها وغائبها ثم يأخذ الزكاة من شاهد المال على الشاهد والغائب (رواه أبو عبيد) ومن أقواله المشهورة في هذا المجال "وأني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل".

ولما زادت الفتوحات الإسلامية في عهد عثمان بن عفان وزادت الحصيلة رأى أنه لمصلحة ما أن يفوض أمر الأداء أو يوكله إلى أربابها وكان رضى الله عنه يقول للمسلمين: من كان عليه دين فليؤده وليترك ما تبقى من ماله.

كما روى أن الخليفة عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه بعث يحيى بن سعيد لجمع الزكاة، فجاها وطلب فقراء ليعطيها لهم فلم يجد من يأخذها فقد أغنى الله الناس... ويروى أنه يحيى أشتري رقاباً فأعتقها.

يتبين من الأدلة السابقة أن حكام المسلمين في صدر الإسلام قد أهتموا بأمر جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها لأن ذلك من مسئولياتهم... وما أحوجنا في هذه الأيام إلى حكام ينفذون ما أمر الله به ومنها إيتاء الزكاة

ورب سائل: لماذا تكون الزكاة من مسئوليات الحاكم، ولم يترك الله سبحانه وتعالى أمرها إلى ضمائ الأفراد؟

وتتمثل الحكمة الشرعية من مسئولية ولى الأمر عن تطبيق الزكاة على مستوى الدولة في الآتي:

١- إن قيام الحكومة بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها بالحق فيه حفظ لكرامة الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم والغارمين وتحرير الرقاب فيه وابن السبيل وفي هذا تكريم للعنصر البشري باعتبارها حقهم مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّغْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ) (سورة المعارج: ٢٤-٢٥).

٢- هناك بعض الأفراد ماتت ضمائرهم، وضعف إيمانهم، وتأثروا بسلوكيات اليهود الذين يعبدون المال... هؤلاء لا يقومون من تلقاء أنفسهم بإيتاء الزكاة، فلا بد من رادع لهم وذلك للمحافظة على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدولة الإسلامية، وهذا الرادع يجب أن يكون له سيادة وسلطان ولا يكون إلا للحكومة.

٣- مقدرة الحكومة على جباية الزكاة وتوزيعها بما لديها من أجهزة وهيئات... أنها تستطيع أن توازن بين المصارف المختلفة للزكاة من قدرة الأفراد على ذلك.

٤- هناك مصارف من مصارف الزكاة لا يمكن لأحد القيام بها إلاّ الدولة منها: مصرف المؤلفة قلوبهم، ومصرف في سبيل الله، كما أن الدولة لديها من الأجهزة الاجتماعية التي تعرف الفقراء والمساكين وغيرهم من مستحقي الزكاة.

٥- لدى الدولة هيئات ومجامع الفتوى القادرة على الإجابة على تساؤلات المسلمين في أمور الزكاة وغيرها وكذلك إصدار الفتاوى في المسائل المعاصرة للزكاة.

٦- إن قيام الحكومة بهذا الواجب تجسيد حقيقي لشمولية الإسلام وأنه دين ودولة، وحكومة وسياسة، وعبادات ومعاملات، ومما لا شك فيه أن لزكاة المال جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ثالثاً: وجود الأجهزة التنفيذية التي تتولى مهام الزكاة:

لا يمكن تطبيق نظام زكاة المال بدون وجود العنصر البشري الذي يتولى المهام التنفيذية وهم الذين سماهم القرآن: "العاملين عليها" وفي هؤلاء يقول الدكتور القرضاوي "أنهم بمثابة القلب إذا صلح، صلح الجسد كله وإذا فسد، فسد الجسد كله"، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركز على اختبار الجباه الذين يقومون بجباية الزكاة وتوزيع حصيلتها بعد أن يتأكد من فقههم وأمانتهم وحسن خلقهم، ولقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (العامل على الزكاة (الصدقة) بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته)، ولقد بعث عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب وأبا موسى الأشعري وأبن اللثبية ومعاذ بن جبل وغيرهم لأخذ الزكاة ودفعها إلى مستحقيها، وقد كان يحاسبهم كما سبق الإشارة من قبل.

مواصفات العاملين على الزكاة على مستوى الدولة:

ومن أهم الصفات الواجب توافرها في العامل على الزكاة: القوة والأمانة، وإلى هاتين الصفتين أشار القرآن الكريم، فقال الله تبارك وتعالى: (يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ) (سورة القصص: ٢٦)، ولقد قال يوسف عليه السلام للملك: (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْكُمْ) (سورة يوسف: ٥٥)، ويقصد بالقوة: الكفاءة والثقافة والخبرة أي يكون لدى العامل على الزكاة معرفة بقواعد وأحكام زكاة المال وكفاءة وخبرة في مجال الحساب والجباية والتوزيع، ويقصد بالأمانة: التحلي بالقيم والخلق والمثل الإسلامية، والأمانة في العمل والعفة في السلوك فلا تمتد يده ولا تطلع عينه على مال الزكاة أو مال المسلمين.

ولقد حدد عمر بن الخطاب المواصفات التي يجب أن تكون في جامع الزكاة بقوله: "وإني لا أجد المال يصلحه إلا ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل".

الشروط الواجب توافرها في العاملين على الزكاة على مستوى الدولة:

لقد وضع فقهاء المسلمين مجموعة من الشروط الواجب توافرها في العامل على الزكاة من أهمها ما يلي:

(٢):

(٢) - لمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- الأسعد بن ممتي الوزير الأيوبي، "كتاب قوانين الدواوين"، الاسكندرية، مطبعة مصر، ١٩٤٣م.
- شهاب الدين أحمد عبد الوهاب النوري، "نهاية الإرب في فنون الأدب" المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة الجزء الثامن صفحة

- أن يكون مسلماً حراً.
 - أن يكون مكلفاً أي بالغاً عاقلاً.
 - أن يكون أميناً لأنه سوف يؤتمن على أموال المسلمين.
 - أن يكون متقهاً في فقه الزكاة خاصة.
 - أن يكون كفئاً للقيام بأعمال الزكاة.
 - أن يكون ذكراً لأن عمله يعتبر من أعمال الولايات التي لا يجوز أن يقوم بها امرأة.
- ولا يجوز للعامل على الزكاة أن يأخذ رشوة من أصحاب الأموال ولا يقبل هداياهم، وأساس ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هدايا العمال غلول" (رواه أحمد والبيهقي) وقال عليه الصلاة والسلام أيضاً: "من استعملناه منكم على عمل فكنم مخيلاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة" (رواه مسلم).
- يتبين مما سبق أنه لا يمكن أن يكون هناك نظام لزكاة المال بدون وجود المجتمع الإسلامي والحكومة الإسلامية التي تحكم بما أنزل الله وبدون وجود العنصر البشري (العاملين على الزكاة) والذي يتوافر فيه عنصر القوة والأمانة.
- وهذه الخلاصة تنقلنا إلى سؤال هام وهو: هل تتوافر هذه المقومات في الوقت المعاصر؟ وأن لم توافر فما هو السبيل لتذليل ما قد يوجد من صعوبات ومعوقات تحول دون توافرها وهذا ما سوف نناقشه في البند التالي من هذا الفصل إن شاء الله وقدر.
- **معوقات ومشكلات التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:**
- إن إيجاد المقومات السابقة لتطبيق نظام زكاة المال ليس أمراً سهلاً، بل يقابل ذلك العديد من المعوقات والمشكلات من بينها ما يلي (٣):
- أولاً: تعاني المجتمعات الإسلامية من العديد من الأزمات منها على سبيل المثال ما يلي:**
- ١- إنتشار الاحاد والعلمانية وضعف الوازع الديني.
 - ٢- تسلط المادية وفساد الأخلاق وسوء السلوكيات.
 - ٣- ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية نتيجة ضعف القيم والأخلاق.
 - ٤- الغزو الاستعماري للأقطار العربية والإسلامية ودوره في إبعاد المسلمين عن ثقافتهم الإسلامية ونهب ثرواتهم والتسلط على مقدراتهم والتحكم في سياستهم
 - ٥- التخلف الذي يعاني منه معظم الأقطار العربية والإسلامية.
 - ٦- عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي وكثرة الانقلابات العسكرية وتفتيت الأمة الإسلامية إلى فرق وأحزاب ودويلات.
 - ٧- طمس معالم التاريخ والحضارة الإسلامية وإبراز الحضارات الوثنية والمادية.

(٣)- د / حسين حسين شحاتة، " منهج وسبل التحول من نظام الضرائب الوضعية إلى نظام زكاة المال " بحث منشور في

وهذه الأزمات وغيرها تعتبر من معوقات تطبيق نظام زكاة المال ويتطلب الأمر علاجها وتطهير المجتمع من أثارها حتى يمكن التطبيق وهذا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية دعوته. **ثانياً: تخلى معظم حكومات الأقطار الإسلامية عن القيام بمسئولياتها في تحصيل الزكاة وتصريفها في مصارفها الشرعية، ونجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية منها على سبيل المثال ما يلي:**

- ١- ترك أمور الزكاة لضمائر المسلمين وأهوائهم في بيئة فاسدة.
 - ٢- تطبيق نظام الضرائب وتعود المسلمين عليها وطمس معالم زكاة المال.
 - ٣- إعتقاد الكثير من المسلمين أن الضرائب تغني عن الزكاة.
 - ٤- عدم اكتراث كثير من الحكام المسلمين بتطبيق عقوبة مانع الزكاة.
 - ٥- اعتقاد بعض الحكام بصعوبة التطبيق المعاصر للزكاة.
 - ٦- القيود المفروضة على الدعاة في تبصير الحاكم والمحكومين بفريضة زكاة المال.
- وهذه الآثار وغيرها تعتبر حجر عثرة أمام الدعاة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ونظام زكاة المال، ويتطلب الأمر تذليلها بكافة الأساليب والوسائل المشروعة في ضوء الظروف المحيطة. **ثالثاً: نقص التأهيل العلمي والعملية للعنصر البشري المسئول عن تنفيذ تطبيق زكاة المال، وهذا لعديد من الأسباب من بينها ما يلي:**

- ١- أن ما يدرس في المراحل التعليمية يكاد يكون خالياً من كل ما يتعلق بزكاة المال وغيرها من العلوم الإسلامية.
 - ٢- أن ما يدرس في المراحل التعليمية يخرج أجيالاً تصلح وتناسب النظم الوضعية ولا يصلح لتطبيق النظم الإسلامية.
 - ٣- أن معظم رجال التعليم في الجامعات والمعاهد قد تلقوا تعليمهم ودراساتهم العليا في جامعات الشرق والغرب وتأثروا بما تعلموا ودرسوا وأنبهروا به، وأصبحوا من أنصارهم ولم يهتموا بما في التراث الإسلامي من ذخائر علمية.
 - ٤- عدم وجود المؤسسات التي تطبق نظام زكاة المال لتكون مدرسة للتدريب العملي وتخرج أجيال قادرة على تحمل مسئولية التطبيق.
- إن مشكلة نقص العنصر البشري تعتبر من أخطر معوقات التطبيق والتي يجب أن تتضافر الجهود لمعالجتها.

رابعاً: الجمود في مجال الإجتهد في المسائل الزكوية التي لم يرد بشأنها نصوص في مصادر التشريع:

- ففي مجال المعاملات المالية ظهرت بعض صور الأموال التي لم تكن موجودة في صدر الدولة الإسلامية وتحتاج إلى إجتهد لبيان أحكام وأسس حساب زكاة المال عليها:
- ويرجع توقف الإجتهد إلى مجموعة من الأسباب من بينها ما يلي:
- ١- اختلاف صيغ المعاملات عما كان مطبقاً في صدر الدولة الإسلامية.
 - ٢- اختلاف طبيعة الأموال عما كان مطبقاً في صدر الدولة الإسلامية.

٣- تمسك بعض الفقهاء بالمذاهب الفقهية السائدة في بلادهم.

٤- إهتمام بعض الفقهاء بفقه العبادات أكثر من فقه المعاملات.

إن تذليل هذه المعوقات والمشكلات يحتاج إلى خطة يتولى تنفيذها مجامع ومؤسسات الزكاة على مستوى الأمة الإسلامية.

مناهج التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:

هناك منهجان للتطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة، لكل منهما أدلته وأنصاره، نتعرض لكل منهما، ثم نرجح المنهج للتطبيق المعاصر المناسب في ظل الظروف المحيطة.

منهج الفورية في التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:

يقوم منهج الفورية في التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة على مجموعة من المبررات من أهمها ما يلي:

(١)- أن نظام زكاة المال جزء من النظام الإسلامي، ولا يمكن أن يطبق إلا في ظل التطبيق الشامل للإسلام في جميع جوانب الحياة، ويصعب تطبيق الزكاة ونترك الأمور الوضعية الأخرى، لذلك يجب الانتظار حتى تطبق الشريعة الإسلامية كاملة ويطبق معها الزكاة.

(٢)- أن تطبيق نظام زكاة المال في ظل بيئة مختلطة سوف يؤدي إلى تشوية صورة هذا النظام بسبب التعارض بين القوانين الوضعية وبين أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنها الزكاة، وفي هذا اساءة إلى نظام الإسلام بصفة عامة ونظام الزكاة بصفة خاصة.

(٣)- إن عدم التهيئة الكاملة للمجتمع للتطبيق الإلزامي للزكاة سوف يعوق عملية التنفيذ، ولذلك يجب أولاً التركيز على تنقية الفكر وتطهير المجتمع من الفكر الوضعي السائد ثم بعد ذلك التطلع إلى تطبيق نظام زكاة المال.

لذلك يرى أنصار هذا المنهج، الانتظار حتى يوجد المجتمع المسلم والحكومة (الدولة) التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية كاملة والأجهزة التنفيذية القادرة، ثم بعد ذلك يطبق نظام زكاة المال فوراً بدون تدرج، فعلى سبيل المثال لا يرون تطبيق نظام الزكاة بجوار نظام الضرائب والرسوم الجمركية ونحوها، على أن يتم التحول تدريجياً نحو الزكاة.

وهذا المنهج مردود عليه من أنصار منهج التدرج في التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة وهذا ما سوف نتناوله في البند التالي:

- منهج التدرج في التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:

يقوم منهج التدرج في التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة على مجموعة من المبررات من أهمها ما يلي (٤):

(٤) د / حسين حسين شحاتة، "منهج وسبل التحول من نظام الضرائب الوضعية إلى نظام زكاة المال " بحث منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١١٢ ربيع الأول ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.

- (١)- لقد اعتمد المجتمع على نظام الضرائب أو عدم قيام الدولة بأمور الزكاة- وأن تغيير العادات الاجتماعية والاقتصادية يتطلب التدرج، وهذا هو المنهج الذي طبق في القضاء على عادة شرب الخمر، ومنع التعامل بالربا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- (٢)- أنه من الصعوبة بمكان الانتقال الفوري من نظام الضرائب أو نظام عدم تطبيق الزكاة أو هما معاً دون أن تعطى مهلة للأفراد والشركات والمؤسسات للتهيئة والإستعداد لتطبيق نظام زكاة المال، حيث أن الانتقال الفوري قد يحدث خللاً في النظام المالي والاقتصادي للدولة.
- (٣)- هناك إرتباطات وإتفاقيات وعهود في ظل نظام الضرائب المطبق، وهذه تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتعديلها لتتفق مع نظام زكاة المال، ويعتبر الوفاء بالعهود والعقود من الأوامر التي أمرنا الله بها وأساس ذلك قوله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (سورة المائدة: ١).
- (٤)- إن إصدار تشريع للتطبيق الإلزامي للزكاة يحتاج إلى لوائح تنفيذية ونماذج ونحوها، كما يحتاج إعداد العنصر البشري الذي سوف يتولى مسئولية التنفيذ، وهذا كله يتطلب فترة من الزمن للتهيئة والإعداد والتدريب حتى يمكن القيام بمهامه على الوجه السليم، كما أن هناك مشكلات تظهر عند التطبيق تحتاج إلى التآني والتدرج في العلاج.
- (٥)- يحتاج تطويع النظم المالية الوضعية مع نظام الزكاة إلى فترة زمنية لتجنب حدوث الخلل في التطبيق.

- موازنة وترجيح بين مناهج التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة:

- نرى أن منهج التدرج في التطبيق الإلزامي للزكاة في الدول التي تطبق نظم وضعية مثل الضرائب ونحوها أو الدول العلمانية التي تفصل خطأ بين الدين والحياة... وهو الأكثر ملاءمة، وذلك للمبررات السابقة ويضاف إليها ما يلي:
- (١)- يعيش في بعض الدول الإسلامية غير المسلمين، ويتطلب الأمر وضع النظم البديلة لنظام الزكاة التي تناسبهم مثل: الضرائب أو رسم التكافل الاجتماعي أو نحو ذلك، وهذا يحتاج إلى وقت طويل للتهيئة على النظام المالي الإسلامي الجديد لتجنب القلق والإضطراب والخلل، ولأجل المحافظة على مشاعرهم، وهذا أمر أوجبه الإسلام علينا وفقاً للقاعدة، "لهم مالنا وعليهم ما علينا" وهم في ذمتنا ورعايتنا.
- (٢)- إن تطبيق أي نظم اجتماعية أو اقتصادية جديدة يكتنفه بعض المعوقات والمشكلات وتحدث الأخطاء في التطبيق وهذا يستلزم التدرج والتآني حتى لا ينفر الناس من الإسلام.
- (٣)- يوجد في كل مجتمع المؤيدون والمعارضون لتطبيق الشريعة الإسلامية بصفة عامة ومنها الزكاة، ويتطلب ذلك اقناع المعارضين من خلال التوعية والحوار والنقاش والندوات والمؤتمرات ونحو ذلك، ومبرر لهم المنافع والخبرات التي تعود على الفرد والمجتمع والدولة والأمة الإسلامية من جراء تطبيق نظام الزكاة.
- (٤)- إن مسألة التنسيق والتكافل بين النظم المالية الإسلامية ومنها نظام الزكاة وبين النظم المالية الوضعية تحتاج إلى وقت لإجراء التجارب وبيان أفضل الوسائل والأساليب والإجراءات لتحقيق المقاصد.

لذلك فإن منهج البدء في التطبيق الإلزامي للزكاة هو المرجح في الدول الإسلامية التي تطبق نظم مالية وضعية.

أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة بصفة عامة:

الحكمة الأساسية من تطبيق الزكاة هي تطهير نفس المزكي وكذلك نفس مستحقي الزكاة، كما تظهر مال المزكي، وتحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وتساعد الدولة في تحقيق مقاصدها وهي تحقيق الحياة الكريمة الرغدة لرعاياها، كما تساهم الزكاة في تحقيق التضامن والتكافل بين أقطار الأمة الإسلامية، وهذا مستنبط من قول الله تبارك وتعالى: (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (سورة التوبة: ١٠٣). ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بقدر الذي يسع فقراءهم، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنيائهم، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً" (رواه الطبراني في الأوسط والصغير).

فالمسلمون والأمة الإسلامية في حاجة ملحة إلى التطبيق الإلزامي للزكاة حتى يتحقق النماء والبركة والطهارة والعزة للمسلمين في الأمة الإسلامية، كما يمتد إلى غير المسلمين في المجتمع الإسلامي كذلك وهذا ما خلص إليه الفقهاء من السلف والخلف (٥).

وسوف نتناول في الفقرات التالية أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة على الفرد والمجتمع والدولة والأمة الإسلامية مع الاستدلال بالأدلة الشرعية وبالتطبيقات في صدر الدولة الإسلامية ومن الأبحاث والدراسات التي تمت بواسطة أهل العلم والفقه في موضوع التطبيق الإلزامي للزكاة.

أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الأفراد.

تساهم الزكاة في التربية الروحية والخلقية لنفس المزكي وكذلك لنفس مستحقي الزكاة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تربي الزكاة نفس الإنسان المسلم على الإمتثال والطاعة والشكر لله عز وجل، فهو الذي أمر بالصلاة وكذلك بالزكاة وهو الذي رزقنا هذا المال وأمرنا أن نشكره ولقد ورد ذلك في كثير من الآيات مثل قوله عز وجل: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (سورة المزمل: ٢٠) كما أنها تربية إيمانية على أن المالكية لله عز وجل والمال كله لله، ودليل قوله سبحانه وتعالى: (وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (سورة النور: ٣٣)، وقوله عز وجل: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ) (سورة الحديد: ٧).

ثانياً: يعتبر إيتاء الزكاة من دلائل الإيمان بالله فالمال محبوب بطبيعته، فعندما يضحي المسلم بالمال الذي يحبه إمتثالاً لله عز وجل وطمعاً في رضائه وتقرباً إليه فهذا من دلائل الإيمان، وفي هذا الخصوص يقول الإمام أبو حامد الغزالي: "يمتحن الله بالزكاة درجة المحب بمفارقته للمحبوب، والأموال

(٥) - لمزيد من التفصيل يرجع إلى أبحاث وأعمال الندوة الأولى لقضايا الزكاة المعاصرة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨م تنظيم الهيئة الشرعية العالمية للزكاة الكويت - الجلسة الثالثة - بحوث عن الزامية الزكاة وتطبيقها من ولى الأمر صفحة ١٠٣ -

محبوبة عند الخلاق لأنها أداة تمتعهم بالدنيا ويسببها يأمنون بهذا العالم وينفرون من الموت مع أن فيه لقاء المحبوب، استنزّلوا عن المال الذي هو مرموقهم ومعشوقهم " (٦).

ثالثاً: في إيتاء الزكاة تطهير للنفس البشرية من الهوى الشديد لحب المال، فعندما يقوم المسلم بإيتاء الزكاة من الدافع الإيماني مؤتجراً ذلك عند الله فكأنه يكبح هوى نفسه ولقد أشار الله إلى ذلك في قوله تبارك وتعالى: (لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ) (سورة آل عمران: ٩٢).

رابعاً: في إيتاء الزكاة تربية للنفس على الخشية من الله والإخلاص له وإشعار المراقبة الذاتية والمحاسبة الأخروية، والإيمان بأن الله عز وجل مطلع وراقب على كل شيء، ولقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم في قوله تبارك وتعالى: (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ۚ) (سورة النساء: ١)، ويجب على الإنسان أن يعبد الله مؤمناً بمراقبته له وتعتبر الزكاة عبادة مالية، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك) (رواه البخاري ومسلم) وهذا التربية هامة في الإفصاح عن الأموال الزكوية الظاهرة والباطنة.

خامساً: يعتبر الزكاة شافية للنفس من الحقد والكراهية ومطهرة لها من الشح والبخل والطمع، ومربية على الصدق والأمانة والبذل والتضحية والجود والعطاء، ودافعة إلى الإيثار والتراحم، والأدلة على ذلك كثيرة من القرآن السنة، يضيق المقام لسردها (٧).

وبذلك تطيب نفوس المزيكين ومستحقي الزكاة، وتحرر من عبادة المال، ويعيش الناس في حياة رغبة طيبة في الدنيا إخوة في الله متحابين.

أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى المجتمع.

تساهم الزكاة في بناء المجتمع المتضامن المتكافل المتعاون حيث يحس كل فرد بأحاسيس الآخرين، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (سورة التوبة: ٧١) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) (رواه البخاري ومسلم). ومن بين آثار التطبيق الإلزامي للزكاة على المجتمع المسلم ما يلي:

أولاً: تحقيق التضامن الاجتماعي، فللفقراء والمساكين وغيرهم من مستحقي الزكاة حقوقاً في أموال الأغنياء، وليست منه أو تفضلاً، ولقد أكد على ذلك الله عز وجل في قوله: (وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ ۚ) (سورة المعارج: ٢٤-٢٥) ولا يقتصر هذا التضامن بين المسلمين فقط، بل يمتد كذلك إلى غير المسلمين كما حدث في عهد عمر بن الخطاب وغيره من الخلفاء وأمرأ المسلمين حيث كانوا يعطوا من الزكاة لغير المسلمين من الفقراء والمساكين (٨).

(٦) - أبو حامد الغزالي، "إحياء علوم الدين"، كتاب الشعب الجزء الثاني، صفحة ٣٨٩

(٧) - د / حسين حسين شحاتة، "محاسبة الزكاة"، فصل مصارف الزكاة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة مصر/ ١٩٨٧ م.

(٨) - أبو عبيد بن سلام، "الأموال" مرجع سابق، صفحة ٥٤٠-٥٤١.

ثانياً: تساهم الزكاة في تحقيق التأمين الاجتماعي من خلال سهم الغارمين والذي ينفق منه على من أصابته مصيبة أو جائحة أو كارثة، فعن مجاهد رضى الله عنه قال: ثلاث من الغارمين: رجل ذهب السيل بما له، ورجل أصابه حريق فذهب بماله، ورجل له عيال وليس له يدان وينفق على عياله ٩. ثالثاً: تساهم الزكاة في علاج الخلل بين الأغنياء والفقراء، حيث تساهم في تقريب الفوارق بينهم، ولقد تحقق ذلك في عصر عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان، وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم جميعاً، حيث لم يجدوا فقيراً ولا مسكيناً لأعطائه الزكاة، وحولت إلى مساعدة الراغبين في النكاح. رابعاً: تساهم الزكاة في علاج مشكلة البطالة التي تعتبر أشدّ شراً على وجه الأرض، حيث أجاز الفقهاء استخدام جزء من الحصيلة لتوفير مستلزمات العمل من الآلات والمعدات والخامات للقادرين على العمل من الفقراء والمساكين، وإقاله بعض رجال الأعمال الذين أنقلتهم الديون عن مواصلة أعمالهم. أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة.

من مسؤوليات ولي الأمر في الدولة الإسلامية العمل على تحقيق حد الكفاية للرعية مسلمين، وغير مسلمين - أي يوفر لهم الحاجات الأصلية للحياة الكريمة، وهذا بدوره يحتاج إلى تنمية اجتماعية واقتصادية ومصدر لتمويلها، ولقد أكدت العديد من الدراسات أن للزكاة دور هام في تحقيق هذه التنمية، ومن الأمثل البارزة على ذلك ما يلي:

أولاً: تساهم الزكاة في إيجاد المجتمع المترابط القائم على العلاقة الطيبة بين الفقير والغنى، وهذا من خصال المجتمع المتحضر المترابط والذي أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا إشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) (رواه البخارى ومسلم).

ثانياً: تساهم الزكاة في علاج المشاكل الاقتصادية ومن بينها:

- (١) - مشكلة الإكتناز: فالزكاة تحفز على الإستثمار في المشروع النافع.
- (٢) - مشكلة الفقر: فالزكاة ترفع مستوى الفقراء والمساكين المادي.
- (٣) - مشكلة سوء عدالة التوزيع: فالزكاة علاج للتفاوت الكبير بين الفقراء والمساكين.
- (٤) - مشكلة التضخم النقدي: فالزكاة تنمي الإنتاج الضروري النافع.
- (٥) - مشكلة العجز في الموازنة: تغطي الزكاة جزء من النفقات العامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي وبذلك توفر للدولة مصادر التمويل.

(٦) - مشكلة البطالة: تساهم الزكاة في توفير المال اللازم لتمويل أدوات الإنتاج للفقراء والمساكين القادرين على العمل

ثالثاً: تساهم الزكاة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى دخول الأفراد وتحقيق التوازن الاقتصادي القومي، وبناء المرافق العامة الضرورية للفقراء والمساكين ونحوهم وكذلك تحقيق الأمن والجهاد ضد المعتدين.

(٩) - د يوسف القرضاوى، " فقه الزكاة "، الجزء الثانى، مرجع سابق صفحة ٦٢٥ / ٦٢٦

رابعاً: إن قيام الدولة بمسئولياتها تجاه تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية يساعد في إستقرار المجتمع، وتحقيق البركة التي وعد الله بها في قوله: (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (سورة البقرة: ٢٧٦).

أهمية وآثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الأمة الإسلامية

لا يقتصر دور الزكاة على المستوى المحلي والإقليمي، بل يمتد كذلك إلى تحقيق الترابط والائتلاف بين الأقطار الإسلامية، ويقول الله عز وجل: (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ) (سورة الأنبياء: ٩٢)، ولقد أجاز الفقهاء نقل الزكاة من دولة إلى أخرى إذا كان هناك فائض والتاريخ الإسلامي مليء بالآثار التي تؤكد ذلك.

ومن معالم آثار الزكاة على الأمة الإسلامية ما يلي:

أولاً: معاونة الفقراء والمساكين في الدول الإسلامية الفقيرة من خلال المعونات الغذائية وبناء المدارس الإسلامية والمستوصفات والملاجئ.

ثانياً: معاونة المجاهدين في الدول الإسلامية ضد الاستعمار والعصبية كما هو الحال في فلسطين وكشمير.

ثالثاً: تأسيس جيش للمسلمين على مستوى الأمة الإسلامية ليدافع عنها ضد الأعداء.

رابعاً: المساهمة في تخفيف آثار الكوارث والمصائب التي تحل بأحد الأقطار الإسلامية.

آثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة على السياسات المالية والاقتصادية.

تساهم الزكاة بدور رئيسي في تحقيق السيولة المالية والتنمية الاقتصادية على مستوى الدولة.

ولا يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطبيق سيادة ولى الأمر على الأموال الظاهرة والباطنة معاً وهذا يؤيد الرأي الفقهي المختار.

وتأسيساً على ما سبق، فسيكون لها آثار على السياسات المالية والاقتصادية على مستوى الدولة، ومن أمثلة ذلك.

أولاً: سياسة تخصيص موازنة مستقلة للزكاة توجه على الموازنة العامة.

ثانياً: سياسة علاج مشكلة الاكتناز من خلال فرض الزكاة على الأموال النقدية غير المتحركة.

ثالثاً: سياسة توجيه بعض أموال الزكاة لعلاج مشكلة البطالة من خلال المشروعات التنموية الصغيرة والمتناهية في الصغر وهذا يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

رابعاً: سياسة التكامل بين نظام الزكاة على المسلمين ونظم الضرائب على غير المسلمين.

خامساً: سياسة تطبيق صيغ الاستثمار الإسلامي التي تتوافق مع الزكاة ومنها المشاركات والمضاربات والمرابحة والسلم.

سادساً: سياسة الدعم السلعي والنقدي للمعوزين.

سابعاً: السياسات المصرفية التي تتواءم مع نظام الزكاة.

وهذه السياسات تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث في مناسبة أخرى إن شاء الله.

- الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا المبحث مقومات ومعوقات ومناهج وأثار التطبيق الإلزامي للزكاة على مستوى الدولة وأثر ذلك على السياسات المالية والاقتصادية، وخلصنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يقوم التطبيق المعاصر للزكاة على مستوى الدولة على وجود الحكومة والتشريعات التي تلزم بالزكاة وتهيئة المجتمع لها وإعداد وتدريب العاملين عليها والتنسيق مع النظم المالية الأخرى.
- سوف يؤثر تطبيق الزكاة على مستوى الدولة على مجموعة من السياسات المالية الاقتصادية، مثل أسس إعداد موازنة الدولة وسياسة الدعم، وسياسة تمويل المشروعات الصغيرة، والسياسات المصرفية والسياسات الضريبية.